



UNRISD  
United Nations Research Institute for Social Development

# التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو عقد اقتصادي اجتماعي جديد

استراتيجية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية  
2021-2025

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية  
الاجتماعية 1963 - 2023



عام من البحث من  
أجل التغيير الاجتماعي



# التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو عقد اقتصادي اجتماعي جديد

استراتيجية معهد الأمم المتحدة  
لبحوث التنمية الاجتماعية  
2021 - 2025



# UNRISD

United Nations Research Institute for Social Development

تأسس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) في عام 1963، وهو معهد بحوث مستقل ضمن منظومة الأمم المتحدة يقوم بإجراء بحوث متعددة التخصصات وتحليل السياسات وفق الأبعاد الاجتماعية لقضايا تنموية معاصرة. نهدف من خلال عملنا، إلى ضمان أن تكون الإنصاف الاجتماعي والشمول والعدالة محورية في التفكير الإنمائي والسياسة والممارسة الإنمائية.

يعتمد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشكل تام على مساهمات طوعية من الحكومات الوطنية والمانحين متعددي الأطراف والجمعيات ومصادر أخرى. لا يتلقى المعهد أي دعم مادي من الميزانية العادية للأمم المتحدة. من خلال الدعم المقدم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، يساهم شركاؤنا الممولون في دعم الهدف الهام، لكن المهمم بالعادة، في ضمان نشر آراء وأصوات متنوعة حول قضايا تنموية على أعلى المستويات في النظام العالمي.

نُشر في أيار/مايو 2021  
© معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

**UNRISD**  
Palais des Nations  
1211 Geneva 10, Switzerland  
هاتف: +41 (0)22 9173020  
info.unrisd@un.org

www.unrisd.org



## المحتويات

### الأطر

- 2 كيف يعرّف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مفهوم التنمية الاجتماعية
- 5 إطار عمل أبحاث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية – فهم التغيير التحويلي
- 5 التغيير التحويلي – الاقتصادات المستدامة، والعدالة المناخية، والحد من عدم المساواة في تقسيم السلطة والثروة
- 15 ميثاق اجتماعي بيئي – ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- 17 تطور البحث على مدى ستة عقود
- 19 تتبع وتقييم الأثر
- 20 النهج، والطرق والبيانات

### 1 لمحة عامة

3 سياق أنمائي عالمي شديد التحدي مصحوباً بمرحلة – مركز عدم المساواة

### 5 برامج البحث

6 برنامج السياسة الاجتماعية التحويلية

8 برنامج العدالة بين الجنسين والتنمية

10 برنامج الاقتصادات البديلة من أجل التحوّل

12 برنامج العدل البيئي والمناخي

14 ترجمة البحوث إلى سياسات وممارسات – برنامج بون

16 مسارات التحول: البحث القائم على الأدلة لتلبية احتياجات السياسات

18 إيصال البحوث من أجل التغيير الاجتماعي

19 النتائج المتوقعة





# لمحة عامة

تحدد هذه الاستراتيجية الأولويات والمواضيع الخاصة بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال الفترة 2021-2025. وتشمل البحث والاتصالات وسياسة الإشراف والنتائج والتأثير – ويتم معاييرها مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي سريع الحركة وتأثيرها على حركة التنمية. وهي نتاج عمل طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة، وتتصدى للاهتمامات الرئيسية للسياسات والنقاشات الأكاديمية. نهدف إلى سد الفجوات المعرفية التي يتم تشخيصها، كما نهدف إلى توقع القضايا الاجتماعية السريعة التطور التي لم تدخل بعد في المسار العام السائد. نحن نفتخر كوننا نقوم بهذا العمل الهام منذ عام 1963، ونتطلّع للاحتفال بالذكرى الـ 60 لتأسيس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في 2023، وهو العام الذي يمثل منتصف الطريق في هذه الاستراتيجية.

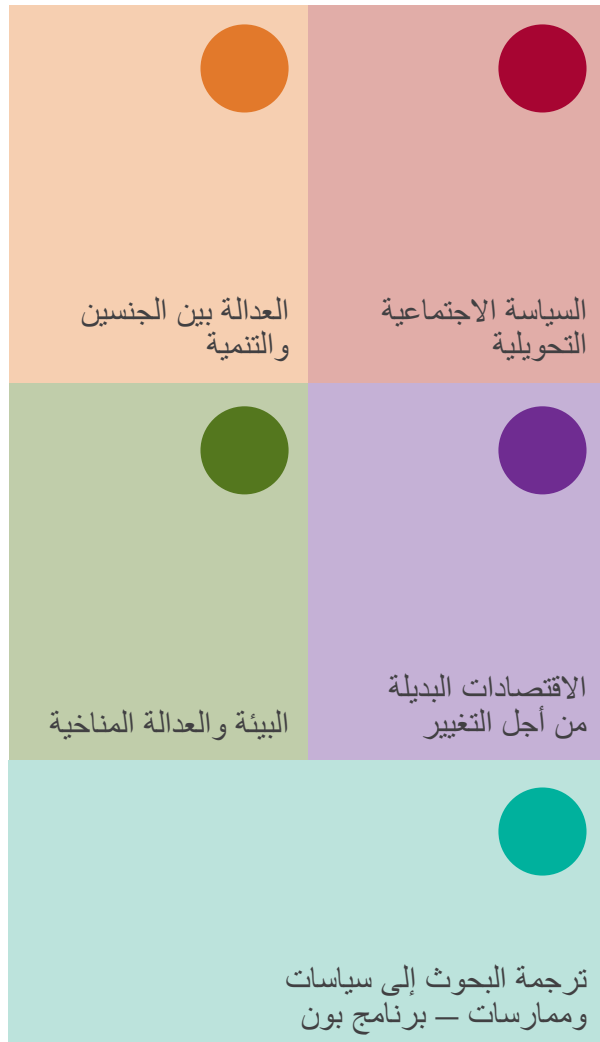
## فترة حافلة بالتحديات للتنمية

إن السياق العالمي لعملائنا في الفترة القادمة سيكون حافلاً بالتحديات. هناك قضايا مثل عدم المساواة المتزايدة والممنهجة، التغيّر المناخي، التدمير البيئي والوباء العالمي، التي تطرح أسئلة عميقة لمجتمعاتنا ومؤسساتنا. في أوقات الأزمات، وكما أظهر لنا التاريخ، تصبح النزاعات والسياسات التقدمية موضع خلاف وجدل، بل أنها تكون عرضة للتعتّر وقد ينعكس مسارها. والواقع أن هذه الأزمات ستثير الشكوك في التقدم نحو جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 ونحن نقترّب من نقطة النصف.

## أن هذه الأسئلة العميقة تستدعي أجوبة – فرص جديدة من أجل النهوض بجدول أعمال متدرج

فيما أن القوى التي تهدد بقلب المكاسب التنموية حقيقية للغاية، إلا أن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يؤمن بأن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المشحون اليوم يشكل في ذات الوقت فرصة حقيقية لتقدّم تدريجي للتفكير الابتكاري – فرصة لـ "بناء أفضل إلى الأمام" – لإعادة تخيّل وإعادة تصميم طريقة تنظيم المجتمعات، مدعومةً بأفاق طويلة الأمد، واستثمار متزايد في الخدمات العامة، وهياكل اجتماعية واقتصادية قادرة على الصمود. إن وضعنا الخاص كمعهد بحوث مستقل في إطار منظومة الأمم المتحدة، يعني بأننا في المكان المناسب لتطوير ودعم مثل هذه الأجندة من خلال عملنا – داخل الأمم المتحدة وعلى المستويين الوطني والمحلي.

في ظل هذه الأجواء – المفعمّة بالواقعية والإصرار والبراعة – تضع هذه الوثيقة طريقة عملنا خلال الخمس أعوام القادمة، والموزع على خمسة برامج:





## التعاون مع شبكات عالمية – المشاركة في تصميم البحث، المشاركة في عرض الأدلة

نتعاون مع باحثين ومؤسسات من بلدان الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية من أجل تحديد مجالات البحث ومنهجياته. نبني شبكات عمل متعددة التخصصات، ونشارك في تزويد المعرفة، مشاركة الدروس والعمل مع الشركاء في تصميم وتنفيذ وتسليم البحث. إن النهج المتكامل لمعهد بحوث التنمية الاجتماعية يشجع على التفكير خارج أطر العوائق التنظيمية، ويعمل في التقاطعات التي غالباً ما يمكن أن نتخيل فيها أكثر الحلول ابتكارية لتحديات التنمية العالمية المعقدة.

## التطبيق والتمويل

لا يتلقى معهد بحوث التنمية الاجتماعية أي تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. يتوجب على المعهد حشد كافة الموارد المالية اللازمة ليتمكن من تطبيق الاستراتيجية الطموحة الموضحة في هذه الوثيقة. ضمن إطار عمل هذه الاستراتيجية، يبقى معهد بحوث التنمية الاجتماعية متمسكاً بالمرونة والاستجابة للسباقات المتغيرة، والأولويات الناشئة، والطلبات الخاصة على البحوث من قبل كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المستخدمين والممولين الأساسيين. من الممكن إجراء تعديلات على أنشطتنا وبحثنا، وفقاً لمداولات مجلس المعهد وموافقته.

### كيف يعرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مفهوم التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي عملية تحول تعمل على تحسين رفاه الإنسان داخل الحدود الطبيعية لكوكب الأرض. وهي تعزز العلاقات الاجتماعية المتكافئة التي تتوافق مع مبادئ الحوكمة الديمقراطية والعدالة. كما تشمل الصحة الجيدة والتعليم، فضلاً عن الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات التي تدعم العيش الكريم – الذي يتسم بالكرامة والأمن والاعتراف بالأشخاص كجزء من المجتمع، فضلاً عن الفاعلية السياسية، والمشاركة والتمثيل.

تتضمن التنمية الاجتماعية التحولية التغيير في الهياكل الاجتماعية والمؤسسات والأفراد وعلاقاتهم. يتضمن هذا التطور القضاء على عدم المساواة المتعلقة بالطبقة، والعرق، والإثنية، والدين، والمكان، والميول الجنسية، والهوية والتعبير المتعلق بالجنس، والخصائص الجنسية – أشكال التقسيم الطبقي التي تحصر الأجيال الحالية والمستقبلية بما لا يصب في صالحها أو تحد من الامكانيات المتاحة لها. كما تدعم التنمية الاجتماعية التحولية الانتقال إلى الإنتاج والاستهلاك المستدامين – وإلى الهياكل الاقتصادية التي تعزز الإنتاجية السليمة بيئياً مع التوزيع العادل لمنافعها.

أن التنمية الاجتماعية التحولية هي في نهاية المطاف مشروع سياسي. وتتركز في جوهرها تشكيلات الطاقة على المستويات المنزلية والمحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. التغيير الاجتماعي ينطوي بالضرورة على التعارض والتفاوض. فهو يتطلب إعادة توزيع الموارد والاستحقاقات، وتحسين مؤسسات الحوكمة التي تتعامل مع مصادر القلق الجماعية.



## أن البقاء بالقرب من المجتمع العالمي لأصحاب المصلحة – يعزز من مكانتنا في الأمم المتحدة

يعزز معهد بحوث التنمية الاجتماعية من موقعه المؤسسي الاستراتيجي وعلاقاته في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتعكس استراتيجيتنا بقوة الأسس المعيارية والأعمال التنفيذية للأمم المتحدة. ونضمن بأن بحوثنا ذات صلة وفائدة، من خلال الاستماع إلى والاستجابة للمجتمعات العالمية المعنية بالبحوث وصنع السياسات. وتماشياً مع التزامنا، يركز بحثنا على سياسة التنمية الاجتماعية. نعمل إلى جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لضمان أن تكون الأفكار والمعرفة والأدلة مفيدة لعمليات التغيير – أي مد الجسور بين الأوساط الأكاديمية، وصناع السياسة والقرار، والعناصر التنفيذية والمناصرين حول العالم.



# سياق أنمائي عالمي شديد التحدي مصحوباً بمرحلة – مركز عدم المساواة

في بعض الأنظمة الاقتصادية الكبيرة المساعدة إلى الحد السريع من الفقر. لكن إذا استثنينا هذه الأنظمة الاقتصادية الكبيرة، يبقى الوضع العالمي متسماً بالتباين المستمر. إضافةً إلى ذلك، ازدادت أوجه عدم المساواة داخل البلدان على جميع مستويات الدخل، خلال الأربعين سنة الماضية. ولا يزال التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي لجميع الفئات بطيئاً بشكل محبط. في بعض المجالات حيث تم تحقيق بعض التقدم – بما فيه على مستوى المساواة في النوع الاجتماعي – أصبح هذا التقدم المُحرز موضع خلاف ومعرض لخطر الانتكاس.

## تتهال الثروة على الطبقة التي هي غنية في الأصل

أصبحت المحفزات الاقتصادية على جميع المستويات – العالمية، مستوى البلد، الشركة، والفرد – تركز أكثر على استخراج الثروات بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في الأنظمة المعززة للمستقبل. وتفاقم هذا الأمر أكثر مع التوزيع غير المتكافئ للقيمة الاقتصادية – عبر البلدان، وداخل المجتمعات، وعبر الأجيال. أدارت العديد من البلدان مؤسساتها وخدماتها العامة خلال عقد من التفتيش والانتعاش من أزمة عام 2008. استمرت المكافآت في القطاع الخاص بالتدفق بوفرة إلى من يملكون أو يوزعون رأس المال، ولكنها ابتعدت عن العاملين الذين يضطرون بأدوار هامة والذين يواجهون قدراً متزايداً من عدم الاستقرار في الظروف الوظيفية الخاصة بهم. تؤدي السياسات الاقتصادية، التي غالباً ما تعززها أشكال التمييز، إلى تفاقم مواطن الضعف للكثير من الأشخاص.

## تلقي جائحة كوفيد-19 بظلالها الطويلة

تلقي جائحة كوفيد-19 بظل طويل يمتد على فترة استراتيجية الخمس سنوات لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، بينما ستمتد تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية لفترة أطول. لقد ألقت الجائحة الضوء القاسي على أوجه القصور في المنظمات والخدمات الرئيسية، وأبرزت بصورة حادة أوجه الفشل النظامية في الحكم الاقتصادي. زادت البطالة في العديد من الدول مع إغلاق العديد من الشركات لأبوابها. تتعرض ميزانيات الحكومة للضغط بسبب النفقات الباهظة المرتبطة بالاستجابة للجائحة والإيرادات الضريبية المتدنية. كما ترتفع أعباء الديون في بعض الدول، مما يزيد من احتمالية الدخول في مراحل مستقبلية من التفتيش. هناك تقويض لشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق أجندة 2030.

تواجه الإنسانية عاصفة صاخبة محملة بالتحديات الخطيرة والمتشابكة، والتي تهدد رفاهيتها وحتى وجودها. أن عدم المساواة – الهيكلية والمنهجية – أخذت في التفاقم منذ عقود. لقد أصبحت ظاهرة الاحترار العالمي، التي بتنا نعرفها منذ نصف قرن، تشكل تهديداً وجودياً نتيجة لتقاعسنا، كما أنها ستزيد من الهوة بين الأغنياء والفقراء. ويعمل التغير التكنولوجي السريع على تغيير العلاقات الاقتصادية والتنموية بين البلدان، داخل البلدان والمجتمعات، وبين رأس المال واليد العاملة. الآن، وفي أعقاب الانتعاش الهش من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، يواجه العالم وباءً عالمياً أدى إلى كشف وتفاقم عدم المساواة على عدة أبعاد، إضافةً إلى مواطن الضعف وأشكال التمييز المرتبطة به. تشكل هذه العوامل مجتمعةً السياق المحظور لعملائنا خلال السنوات الخمس القادمة.

## يبقى تركيزنا الأساسي والاستراتيجي على عدم المساواة

إن عدم المساواة – بأشكالها المتنوعة – تشكل التركيز الأساسي لاستراتيجية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. إن أوجه عدم المساواة تقع في صميم أكبر التحديات الإنمائية التي تواجهها اليوم حيث تعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحقيق حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. من شأن هيمنة النخبة على القوى الاقتصادية والسياسية أن يحفز ويرسخ أوجه عدم المساواة ضمن حلقة مفرغة، مما يؤدي إلى تقويض الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وزيادة الفقر، وانعدام الأمن، وانتشار الجريمة، إضافة إلى التمييز وكرهية الأجانب. تعتبر أوجه عدم المساواة متأصلة هيكلية وتتزايد في كثير من الحالات. وهناك صدمات، مثل وباء كوفيد-19، التي ستوسع الانقسامات القائمة. أدى النمو الاقتصادي

الآن بأن البشر هم جزء لا يتجزأ من الطبيعة، وأنهم غير منفصلين عنها. إن تبعات التقاعس عن التحرك تهدد كل جوانب السلام والاستقرار والرفاهية على الأرض. خلال اتخاذنا الخطوات – كما يتوجب علينا – لوقف البدء في عكس التغير المناخي والتدمير البيئي، لا يجوز تحميل التكاليف المترتبة على الأشخاص غير المسؤولين عن هذه المشاكل. أي تحوّل مستدام نحو اقتصاد منخفض الكربون يجب أن يكون "تحوّل عادل".

### التعاون من أجل الرفاهية المشتركة

تمكنت العولمة من نسج البلدان ببعضها البعض وعززت من ترابطهم، لكن بطريقة غير متكافئة تماماً. لم يتم التغلب على تحديات الإنتاج الاقتصادي والتنافس التي تواجهها العديد من الدول النامية حتى الآن. بالرغم من ذلك، تسببت الصدمات الاقتصادية والثقّل السياسي المتغيّر بتحوّل أنظار بعض الدول الصناعية نحو تبني السياسات القومية. بالمقابل، أدى هذا الأمر إلى تعطيل التعاون في التجارة والهجرة وحتى إدارة الوباء، وقُلّ من شأن السياسات المخصصة لحماية الكوكب. وبالنتيجة، حال ذلك دون تمكن المجتمعات من الاستجابة لكل من التحديات الجديدة والقديمة لصالح الجميع. جاء ذلك في الوقت الذي تحتاج فيه البلدان ذات المصادر والقدرات المنخفضة إلى المناصرة والدعم، وفي النهاية إلى نتائج أكثر عدلاً من الناحية الهيكلية للعولمة. من الهام جداً ألا يؤدي الوباء الحالي إلى تعزيز سياسات الانغلاق على الذات، بل تعزيز التعاون لمصلحة الجميع.

### بناء مجتمعات شاملة وعادلة ومستدامة

كيف يمكننا الاستجابة؟ إن التوجه الاستراتيجي لعلنا في معهد بحوث التنمية الاجتماعية، والذي يركز على قضية عدم المساواة، يصبو نحو دعم القوى التقدمية التي تدعو إلى مجتمعات أكثر شمولاً وتكافؤاً واستدامة. وتدعم بشكل خاص تلك المبادرات الابتكارية التي تطمح إلى ميثاق اقتصادي – اجتماعي جديد للقرن الـ 21. تحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل إنتاج المعرفة المستندة إلى الأدلة، بالمشاركة مع شبكات العمل الخاصة ببناء بشأن حالات عدم المساواة، وكذلك تأثيراتها. ستستمر بحوثنا في تحليل هذه العراقل التي تمنع السياسة والاستثمار من معالجة أوجه عدم المساواة، وتحقيق الهدف الخاص والمتمثل في "عدم ترك أي أحد خلف الركب". سنستجوب ونقوم بالإبلاغ عن تداعيات السياسة والممارسة، واستخدام طرق استفادة متنوعة، كي نتأكد من أن بحثنا يصل إلى الأشخاص القادرين على استخدامه للتأثير على التغيير التدريجي.

كشفت الجائحة عن الانقسامات وأوجه عدم المساواة على جميع مستويات المجتمعات. لقد تأثر جميع الناس، إلا أن الأشخاص والعائلات حول العالم التي كانت تكافح من قبل، قد أصبحت في وضع أكثر هشاشة. لم تكن الدول الفقيرة قادرة على التخفيف من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات الإغلاق، أو توفير معدات الحماية والتطعيمات.

بينما كانت المجتمعات تكافح التدهور البيئي والتغير الديمغرافي وسرعة التطور التكنولوجي، كشفت الجائحة عن تحديات هيكلية عميقة وضائقة أكبر في السياسة العامة وفي مصداقية المؤسسات. لقد كشفت المجتمعات أنها عندما تواجه صدمات كبيرة وطارئة، تفقد القدرة على الصمود، أو أن قدرتها على الصمود قد استنزفت. نتيجة لذلك، فإن العديد من المجتمعات غير مستعدة لمواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية: الصراع والنزوح، ناقلات الأمراض الجديدة، الاضطرابات المناخية، الحوادث المناخية الخطيرة والكوارث الطبيعية.

### تقدّم التكنولوجيا فرصاً جديدة فضلاً عن التهديدات

لقد تقدّمت التكنولوجيا بشكل سريع منذ أن طوّر معهد بحوث التنمية الاجتماعية استراتيجيته المؤسسية الأخيرة. لقد فتحت التقنيات التكنولوجية الرقمية الجديدة فرصاً أكثر لتقديم الخدمات والتقدّم البشري. تمكنت بعض بلدان الجنوب من فحص وتطبيق نماذج جديدة للحماية الاجتماعية والخدمات المالية وتوفير خدمات التعليم والصحة. في ذات الوقت، لا يزال هناك عدم تكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا وفوائدها إلى حدّ كبير. هناك خطر من أن تترك الفجوات الرقمية الجديدة العمال غير المهرة في البلدان الفقيرة خلف الركب، والذين تشكل النساء جزء منهم. تبين أن الحلول الحسابية تضاعف الاستقطاب والتمييز والإقصاء. كما سمح الجانب المظلم من وسائل التواصل الاجتماعي بملاحقة الأجناس الوطنية من خلال حملات التضليل وتقويض العمليات الديمقراطية.

### الأزمة المزدوجة للمناخ والبيئة

إن الآثار الضارة للاحتراز العالمي والتدمير البيئي الذي لا رجعة فيه، شأنها شأن أمواج تسونامي في الأفق تسرع إلى الشاطئ، تتزايد بلا هوادة. بالرغم من بعض المؤشرات الإيجابية من الحكومات وشركات الأعمال، فقد فشلنا في إزالة الكربون من أنظمتنا الاقتصادية بسرعة أو بدرجة كافية. لم نعترف حتى



# برامج البحث

## التغيير التحويلي – الاقتصادات المستدامة، والعدالة المناخية، والحد من عدم المساواة في تقسيم السلطة والثروة

يعالج التغيير التحويلي الأسباب الجذرية للفقر، وعدم المساواة وتدمير البيئة. إنه يعني تغييرات في الهياكل والعلاقات الاجتماعية، لسلطة النخب ولأنماط التقسيم الطبقي – الطبقة، والعرق، والإثنية، والدين، والموقع أو الميول الجنسية والهوية الجنسية والتعبير والخصائص الجنسية – التي تحبس الملايين في الأضرار والحرمان. وهو يتطلب سياسات اجتماعية تحويلية شاملة ومستندة إلى الحقوق، وإلى تغييرات في الهياكل الاقتصادية بما يحفز أنماط النمو الكثيفة العمالة وتوزيع منافع النشاط الاقتصادي توزيعاً أكثر عدلاً. ويشمل بالضرورة التحول إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة التي توقف تدمير البيئة.

يرتكز نهجنا في التغيير التحويلي على الرؤية والطموح المنصوص عليهما في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقع أهداف الاقتصادات المستدامة، والعدالة البيئية والمناخية، وتقليل انعدام المساواة في السلطة والثروة في المقدمة والمركز. لتحقيق هذه الغاية، يقوم عملنا بتدقيق العديد من القضايا المرتبطة بالتطلعات، والقيم والأعراف، والمؤسسات والسياسات، والجهات الفاعلة والإجراءات الجماعية التي تشكل المخرجات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والسياسية.

تعكس أبحاث معهد UNRISD الطموح المنصوص عليه في جدول أعمال عام 2030، حيث ترسم المسارات إلى الأمام من أجل التغيير التحويلي خلال العقد المقبل في المجالات الرئيسية المترابطة التالية:

- الأركان المعيارية لتحقيق المزيد من الاستدامة والإنصاف؛
- العمليات التي تساعد في التغلب على الممارسات غير المستدامة وغير العادلة؛
- تمكين الفئات المهمشة والمحرومة؛
- النضال من أجل المساواة بين الجنسين؛
- إعادة توازن هيكل السلطة المتمركزة على النخبة؛
- إقامة شراكات شاملة ومنصفة لأصحاب المصلحة المتعددين؛
- نشر الديمقراطية التشاركية إلى مستويات متعددة من الحوكمة؛ و
- السياسة المتكررة التي تركز على العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتُصاغ من خلال العمليات السياسية الشاملة، والأشكال العادلة للشاركة، وإصلاحات الحوكمة متعددة المستويات، وزيادة قدرة الدولة.

تم إعداد برنامج بحوث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة 2021 – 2025 من خلال المشاورات مع شبكة واسعة من أصحاب المصلحة، تشمل باحثين وممارسين من جميع أنحاء العالم. وهي تستند إلى البحوث التي أجريت ضمن الاستراتيجية المؤسسية السابقة (2016 – 2020)، وتطورت في ضوء السياق التنموي العالمي المتغير والأولويات الجديدة. تسعى كافة البرامج إلى دعم التغيير التحويلي لتعزيز التنمية الاجتماعية والمستدامة، مع تركيز خاص على أهمية الاندماج والمؤسسات والتقاطعات والابتكارات. والهدف الشامل لجميع برامج البحوث هو التطرق إلى الأسباب الجذرية لقضية عدم المساواة. إضافةً إلى ذلك، يجلب كل برنامج بطريقته الخاصة رؤية لتطوير ميثاق اقتصادي – اجتماعي جديد – يتمثل في موائيق مجتمعية تشمل كافة الأشخاص، وتضمن مشاركتهم، وتنهض بالتنمية الاجتماعية ضمن الحدود الطبيعية، التي يوفرها كوكبنا وأنظمتها البيئية. وفي النهاية، سوف يتم توجيه كافة البرامج من خلال التصورات المقدمة من بلدان الجنوب، التي تسعى إلى الابتكار الذي يكون بديلاً عن أساليب العمل المعتادة، وتكون مركزة على فهم أفضل لسياسات التغيير.

### إطار عمل أبحاث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية – فهم التغيير التحويلي

أربع اعتبارات – الإدماج، والمؤسسات، والتقاطعات والابتكارات – ترشدنا إلى فهمنا للتنمية الاجتماعية باعتبارها عملية تغيير تحويلي في العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة، والهياكل والمؤسسات، وفي الأفراد أنفسهم، مما يؤدي إلى أعمال حقوق الإنسان والرفاهية الاقتصادية.

#### الإدماج

ما هي العوائق التي تحول دون الإدماج وسبل التغلب على الإقصاء؟

#### المؤسسات

ما هي المؤسسات، والسياسات، والمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية عادلة وشاملة ومستدامة؟

#### التقاطعات

كيف يتم تسخير التآزر الإيجابي وتقليل المفضلات بين مختلف القضايا، والسياسات والتدخلات؟

#### الابتكارات

ما هي الابتكارات والممارسات التي لديها القدرة على إحداث تغيير اجتماعي تقدمي؟

ملاحظة: لمزيد من التفصيل عن "I" الأربعة، انظر [www.unrisd.org/unrisd-strategy-2016-2020](http://www.unrisd.org/unrisd-strategy-2016-2020)



## برنامج السياسة الاجتماعية التحويلية

الاجتماعية (UNRISD) أنواع الأدلة والتحليلات المطلوبة بشكل عاجل من أجل تسليم رؤية التحول الموعود في أجندة 2030، ومن أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة شاملة ومستدامة للجميع.

في المعهد، نعرّف السياسة الاجتماعية على أنها تدخلات عامة تضمن معايير العيش الملائمة والأمن، التي تمكن كافة الأشخاص من التقدّم إلى الأمام وتطوير إمكانياتهم بالكامل. تتضمن السياسة الاجتماعية تقديم خدمات اجتماعية أساسية مثل التعليم والصحة، نقل الأموال مثل معاشات التقاعد، مخصصات الأطفال أو المساعدة الاجتماعية، وسياسات سوق العمل. في السياق التنموي، تلعب السياسة الاجتماعية أدواراً أساسية في الإنتاج، إعادة الإنتاج، إعادة التوزيع، والحماية ضد مخاطر الحياة والسوق. إضافة إلى ذلك، بإمكانها تعزيز التماسك الاجتماعي والتمتع بالحقوق — هذا ما يطلق عليه معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية "السياسة الاجتماعية التحويلية" (TSP). تستند السياسة الاجتماعية التحويلية على حقوق الإنسان، وتتطوي عليها صناعة القرار الديمقراطي، وتعمل جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة والممارسات غير المستدامة.

إن تحليل البحث والسياسة الخاص بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يتصدر التفكير الإنمائي الدولي التدريجي الذي يؤكد من جديد الأهمية المركزية للسياسات الاجتماعية في استراتيجيات التنمية. على مدى ما يقارب ستة عقود، كانت قضايا مثل الحقوق والتمكين، قيم ميثاق الأمم المتحدة، وظائف السياسة الاجتماعية في السياق التنموي، التحديات أمام النمو الشامل والمستدام، وسياسات صناعة السياسة الاجتماعية، في صميم عمل وبحوث المعهد. تحظى السياسة الاجتماعية الآن باهتمام أكثر في الخطاب التنموي الدولي، مع انتشار برامج المساعدة الاجتماعية، وكذلك الالتزامات العالمية بالحماية الاجتماعية والرعاية الصحية العالمية في أهداف التنمية المستدامة. يوفر معهد بحوث التنمية

## تفرض الأزمات والتغير السريع تحديات كبيرة على السياسة الاجتماعية

تواجه الإنسانية طائفة من الأزمات العالمية فضلاً عن عمليات التغير السريع – متمثلة في التدهور البيئي، الديموغرافيا، والتكنولوجيا. من أعراض الميثاق الاجتماعي المتشقق الصراع العنيف والاضطراب والانكسار المجتمعي. يمثل هذا السياق تحديًا كبيرًا أمام السياسة الاجتماعية من حيث التأقلم معه ومعالجته. إن استمرار الفقر المدقع يشير إلى عدم كفاية النهج المتبقية للسياسة الاجتماعية، بدلاً من الاستعانة بالأساليب العالمية التي أثبتت أنها تحقق نتائج اجتماعية وكفاءة إدارية وتحظى بدعم سياسي أفضل. أن أوجه عدم المساواة مستمرة بالتزايد، وبدوره يزيد من الفقر ويدمر الرفاه ويهدد التماسك والتضامن الاجتماعي. تم التقليل من شأن التمويل المستدام والمنصف للسياسة الاجتماعية من خلال نمو البطالة، التقشف، التدفق المالي غير المشروع والتهرب الضريبي.

### عدم المساواة في ازدياد، الميثاق الاجتماعي يتداعى

تميزت العقود الأربعة الأخيرة بسياساتها الاقتصادية التراجعية الليبرالية الجديدة، بتزايد انعدام المساواة وعدم الاستقرار. ومع تركيز السلطة والموارد في أيدي النخب الساعية إلى ترسيخ الوضع الراهن، ازدادت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وقد تفاقمّت هذه الحالات بسبب جائحة كوفيد-19، التي تركت الكثيرين يكافحون من أجل البقاء بأمان ومن أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. مع ضعف إمدادات الدولة وتفكيك الخدمات العامة، وحيث تستهدف السياسة الاجتماعية الطبقة الأكثر فقرًا فقط، بات الميثاق الاجتماعي – سواء المطبق مسبقاً أو الناشئ – متهاكاً. التضامن العالمي وثقة المواطنين في حكوماتهم أخذ في التضاؤل.

### فهم دوافع عدم المساواة – وكيف يمكن عكسها

هذا هو السياق البالغ الصعوبة الذي تواجهه السياسة الاجتماعية. سيجتمع برنامج السياسة الاجتماعية التحويلية ما بين العمل على نهج السياسة الابتكارية والتحويلية، مع التحليل المؤسسي والسياسي على المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية والعالمية. هدفنا هو صياغة فهم أفضل لدوافع عدم المساواة وما يصاحبها

من شروخ – اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية – ودراسة الطرق الكفيلة بالتغلب عليها. سنقوم بتطبيق عدسة اقتصاد سياسية لتفريغ دور صناع القرار السياسي، المجتمع المدني، القطاع الخاص والمانحين، مع تركيز خاص على النخبة. سنكتشف إمكانيات التغيير للتحالفات التقدمية والحركات الاجتماعية في مواجهة أوجه عدم المساواة.

## التركيز والأسئلة

سيركز العمل في برنامج السياسة الاجتماعية التحويلية على كيفية معالجة هذه السياسة لأوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة – التي تتصل بالطبقة والعمر والإعاقة والموقع والعرق والإثنية والتوجه الجنسي والهوية والتعبير الجنساني، والخصائص الجنسية (SOGIESC)، الدين، الهجرة ووضعية اللجوء. وكجزء من ذلك، ستستكشف اللجنة كيفية تشكيل المؤسسات والمعايير لتصميم السياسات وتنفيذها والنتائج المخضنة عنها.

وستهتم في فهم وتحليل والاشتراك في عمليات تغيير السياسة حول الأنواع التالية من الأسئلة:

- ما هي الدوافع والعوامل في إصلاحات السياسة الاجتماعية، التوسع أو التقليل في سياقات مختلفة، بما فيها في بلدان الجنوب؟
- ما هو دور السياسات الاجتماعية في التغلب على (أو تعزيز) عدم المساواة، الفقر والإقصاء الاجتماعي، وفي ترويج طرق التنمية الشاملة؟
- ما تأثير الهجرة على عدم المساواة والتنمية الاجتماعية، وخاصة الهجرة بين بلدان الجنوب، وما الدور الذي تلعبه السياسة الاجتماعية في هذه السياقات؟
- ما هي سبل البناء نحو عقد إيكولوجي اجتماعي جديد – عقد يحقق الحقوق الاجتماعية العالمية والعدالة البيئية، ويستند إلى اتفاقات الموارد الوطنية والعالمية المستدامة؟





النتائج غير العادلة للجنسين. مع ظهور جائحة كوفيد-19 وإلغائها الضوء على أوجه عدم المساواة في المجتمعات، برزت إلى السطح مرة أخرى بعض الأسئلة الأساسية والقديمة: من يعمل على ماذا، من يهتم بمن ومقابل ماذا، وكيف تحدّد الثقافة أدوار وعلاقات وتطلعات ورضا البشر. تم إحراز تقدّم نحو توزيع أكثر تكافؤاً للعمل والرعاية والقوة والرفاه في الماضي، لكن بدت العدالة بين الجنسين بعيدة المنال والإنجازات في مجال المساواة قد تُفقد بسرعة جداً.

سيساهم برنامج العدالة بين الجنسين والتنمية في توفير تفكير وتحليل وأدلة أصيلة من الممكن استخدامها للحدّ من عدم التكافؤ المبني على الجنس وعدم ترك أي أحد خلف الركب. ينطوي على "عدم ترك أي أحد خلف الركب" إعطاء مضمون لمبدأ العدالة بين الجنسين من خلال التعامل بالتساوي لجميع الأشخاص، بغض النظر عن توجّههم الجنسي، هويّتهم الجنسية، تعبيرهم الجنساني وخصائصهم الجنسية (SOGIESC). يخضع مفهوم العدالة بين الجنسين لنقاشات أوسع حول العدالة الاجتماعية – وهي مصدر قلق دائم للنساء في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وهي مفهوم يحوّل التركيز نحو تغيير أجندة التنمية الحالية من وجهة نظر نسوية. يثير هذا النهج أهمية التمييز ذو الطابع الجنساني المغروس في الثقافة والمؤسسات التي تحدّد من قدرات المرأة للاستفادة من الفرص المتكافئة أو حتى امتيازات الوصول الخاصة "غير المتكافئة".

تهدف بحوث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى المساهمة في فهم ومعالجة مثل هذه الحواجز الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنواع التحوّلات – في طرق العيش وفي المؤسسات – والتي ستكون ضرورية ليس فقط للمساواة أو التمكين، بل للعدالة أيضاً.

## برنامج العدالة بين الجنسين والتنمية

إن بحوث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) لطالما قادت وتحدّت مجال التمييز في النوع الاجتماعي والتنمية، حيث ساهمت في الدراسات والنشاط النسوي، وتقديم الأدلة التي تؤثر على ممارسة التنمية. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، استكشف المعهد علاقات القوة القائمة على نوع الجنس التي توجد في مركز المؤسسات والسياسات، والحياة السياسية والاجتماعية، وكيف تشكل هذه الديناميات

## مقاومة تحدي منسق للمساواة بين الجنسين

الأمر على تصميم ميثاق اقتصادي – اجتماعي جديد. على سبيل المثال، يجب أن تعمل سياسة نسوية بيئية معاد تشكيلها على تحفيز عمليات التحويل من خلال دمج تدابير تحمي النظم البيئية الهامة، وتعزز العدل بين الجنسين في التكيف مع تغير المناخ. إن إعادة تعريف السياسة البيئية النسوية كمشروع اجتماعي وسياسي يتطلب أيضًا إعادة تشكيل طريقة قياس التأثيرات بالنسبة إلى موارد الكرة الأرضية والنظم الاجتماعية. من خلال توليد الأدلة عن أشكال جديدة من المشاركة النسوية والنماذج البديلة للاستدامة ضمن اقتصاد سياسي عالمي جديد يتحدى التقسيم الجنساني للعمل، سيساهم البرنامج في المشروع الأوسع للميثاق الاقتصادي الاجتماعي الجديد.

## التركيز والأسئلة

من خلال فهم أعمق للحوار الاقتصادي والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقف في طريق طرق تغيير الحياة والمؤسسات، سيساهم البحث في التفكير الذي يتسم بالأصالة، التحليل الثاقب والأدلة ذات الصلة التي من الممكن استخدامها لتقليل أوجه عدم المساواة والظلم المبني على النوع الاجتماعي، وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

سيركز العمل في برنامج العدل بين الجنسين والتنمية على فهم وتحليل والمشاركة في عمليات تغيير السياسة حول الأنواع التالية من الأسئلة.

- كيف تتم رؤية ظاهرة رد الفعل العكسي للنوع الاجتماعي أو التوجه المعادة للنوع الاجتماعي في مناطق مختلفة من بلدان الجنوب؟ أين ولماذا وكيف تبدو في أماكن مختلفة ولغات مختلفة من الأشخاص؟
- كيف سيؤثر الابتكار الجاري والتحويلات التكنولوجية على عمل المرأة؟ ما هي المهن التي ستصبح "ملاصقة للأنثى" أو "غير ملاصقة للأنثى"؟ ما الممكن عمله للحد من التحيز الجنساني القوي المتأصلة في التقنيات الجديدة، وعواقبه بالنسبة للتوظيف والخدمات الاجتماعية وتسليم الحماية الاجتماعية؟
- كيف ستبدو السياسة البيئية النسوية؟ كيف من الممكن تصميمها وتطبيقها؟ كيف يمكن للبحوث الجنسانية والمنظورات النسائية أن تدعم التحالفات والتعاون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم؟

من أشكال ملتوية من التحكم الذكوري للنساء في المنزل، إلى مظاهر علنية للعنف الجماعي الممارس ضد المرأة في الأماكن العامة، بما فيها قتل الإناث، إن النكسة المستمرة – في بعض الحالات، رد فعل عنيف مكثف – ضد المكاسب التي تم الفوز بها بصعوبة لصالح حقوق المرأة والمساواة، تمثل مصدر قلق متنامي. هذه الميول تعكس الجهود لتعزيز أو الرجوع إلى المعايير التقليدية للذكورية والأنثوية، والتي بدورها ستشكل المؤسسات التي تنتج وتعيد إنتاج العدالة بين الجنسين. سيبحث برنامج العدالة بين الجنسين والتنمية في التوجهات المعادية للجنس والتهديدات المتجددة لحقوق المرأة. من المهم فهم ديناميكيات القوة الجنسانية في الهياكل الاجتماعية والعراقل التي تفرضها هذه الديناميكيات أمام دور المرأة، إذا أردنا مواجهة ما يمكن اعتباره تحديًا للمشروع الرئيسي للمساواة بين الجنسين بذاته.

## التغير التكنولوجي – تكشف التمييز بين الجنسين في العمل؟

يعتبر التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص الاقتصادية عائق أمام مساواة المرأة والعدالة بين الجنسين حول العالم. يؤدي التواتر السريع اليوم للتغير التكنولوجي إلى تغييرات في الإنتاجية والتوظيف، حيث تسمح التقنيات الحديثة للمرأة بالوصول إلى الأسواق والموارد، وكذلك إلى المشاركة السياسية. غير أن التكنولوجيا تؤدي أيضًا إلى استبعاد العمالة في القطاعات الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للمرأة – مع ما يترتب على ذلك من عواقب مثل الاستبعاد الاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين. إلا أنه هناك مجال واحد من الممكن توقع تفاديه للإزاحة، وهو مجال الرعاية. بالرغم من أن هذا العمل قد يقوم به الرجال والنساء، إلا أنه مع اعتماد قطاعات أخرى على التكنولوجيا المكثفة، من الممكن أن تضطر النساء مرة أخرى إلى تولي الوظائف التي تعرّف على أنها من ضمن النطاق الجسماني والعاطفي، مما سيزيد من التقسيم المبني على النوع الاجتماعي في العمل.

## إعادة تعريف السياسة النسوية البيئية كمشروع اجتماعي وسياسي

الكثير من البحوث المتوافرة حول التغير المناخي، ناهيك عن المناهج التشغيلية أو السياسة، لا تلقت للاعتبارات الجنسانية. إلا أن حجم التغير الاجتماعي والابتكار اللازم من أجل تلبية تحديات استخدام المصادر غير المستدامة والتدمير البيئي رهيب، ولن يتم التغلب عليه دون العدالة بين الجنسين. وينطبق ذات





رفع منظورات تتحدى الوضع الراهن، وطرح بدائل تشكل وتدير سياسات التغيير.

لقد أصبحت الأفكار والمؤسسات والأفعال التي أعطت مصداقية للمثاليات الحديثة للتنمية، موضع شك مع بروز الأزمات العديدة والمتزامنة. إن التغير المناخي وتصاعد عدم المساواة وجائحة كوفيد-19، جميعها تفرض عقوبات على الأفراد والمجتمعات والاقتصادات حول العالم. مع الوعي المتزايد بأن الرأسمالية الحديثة في يومنا هذا هي السبب الرئيسي لهذه الأزمات، أصبح هناك رغبة متزايدة بالحصول على مناهج بديلة بإمكانها تحويل الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة. حالما توضع على الهامش المتطرف أو تعتبر بأن ليس لديها أهمية نظامية أو بنيوية، تصبح طرق التفكير والعيش والتنظيم – بما فيها الاقتصادات البديلة – أكثر جذبًا للاهتمام ضمن دوائر المعرفة والسياسة السائدة. سيعمل برنامج الاقتصادات البديلة للتغيير على البحث في نماذج اقتصادية بديلة قابلة للحياة ومتساوية وأمنة من الناحية البيئية، كما سيحدد وسائل ابتكارية لقياس مدى استدامتها، من الناحية البيئية والاجتماعية وأداء الحوكمة. سידرس معاييرهم وقيمهم الرئيسية، كيفية تنظيمهم، ارتباطهم بالعمل الجماعي والسياسات التقدمية، ومكانتهم في خفض أوجه عدم المساواة والبناء من أجل ميثاق اقتصادي – اجتماعي جديد.

## برنامج الاقتصادات البديلة من أجل التحوّل

لطالما كانت مسألة الحكمة التقليدية والنهج السائدة سمة مميزة من سمات بحوث المعهد منذ إنشائه، مدفوعة بحتمية بناء بدائل أفضل. تراوحت تلك البدائل من أطر عمل نظرية بديلة وتدابير مؤسسية وتوصيات في السياسة، إلى تعريفات ومناهج ومؤشرات بديلة لقياس مستوى التنمية والتقدم في المجتمعات والاقتصادات. تتضمن أجندة 2030 اتفاق متفائل حول رؤية لمستقبل مستدام. لكن لن يتم تحقيق الوعود المؤملة من خلال أساليب العمل المعتادة. في هذا السياق، هناك حاجة ماسة للبحث النقدي الذي بإمكانه التطرق إلى مواضيع ذات حساسية سياسية،

## اقتصادات بديلة – تفضيل المجتمع والبيئة على الفوائد

"لا يمكن للأمر الاستمرار على ما كانت عليه"، هذا هو الشعور الذي انتشر وتعمق منذ بدء الألفية، ويتجسد ذلك في الحاجة إلى التغيير التحويلي المعبر عنه في أجندة العام 2030. هناك اعتراف متزايد أن النهج الابتكارية – بما فيها الطرق البديلة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية – ضرورية من أجل إيصالها إلى التزامات الأجندة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تهدف الاقتصادات البديلة التي تعمل على مفترق الحكم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأبعاد حقوق الإنسان، إلى رعاية أوجه التكامل وأوجه الترابط بينهم وتحفز التطورات على جبهات متعددة. ونقوم بتحدي نموذج الأعمال التقليدية وذات التوجه نحو الفائدة، من خلال إعادة توازن مقاييس القوى وتغيير الهياكل التي تعزز الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. بهذا، نستطيع النماذج البديلة تغيير النمو الاقتصادي غير المستدام وتوزيع الأرباح وتخصيص القيمة بينما تقوم أيضاً بترويج السياسات التقدمية والعمل الجماعي. وهذا بدوره بإمكانه تمكين الأشخاص الضعفاء والمهمشين والذين يفقدون إلى الامتيازات.

## وضع التنمية الشاملة في المركز – الاقتصادي الاجتماعي والتضامني

يبحث أصحاب المصلحة في مجال التنمية بشكل متزايد عن مؤسسات وسياسات وممارسات ابتكارية أو بديلة، تعمل على ترويج الإنتاج والتبادل والاستهلاك المستدام. يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) واحد من هذه المناهج، وهو مثال على الاقتصاد البديل الذي يضع الأولوية للأهداف الاجتماعية (وغالبا البيئية) بدلاً من الأرباح. كما أنه مبني على قيم التعاون، مساعدة الذات، الإدارة الذاتية الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأخلاقيات والعدل. في مثل هذا الاقتصاد، تصبح التنمية المستدامة والشاملة من القيم الأساسية؛ وتتمثل النتائج (المخرجات) في الحد من عدم المساواة وتعزيز التضامن والديمقراطية القائمة على المشاركة. يرتبط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالحركات والمؤسسات والسياسات التي تكسر الحلقة المفرغة من النمو غير المستدام وعدم المساواة. وقد لوحظ تأثيره بشكل خاص في سياقات الأزمات، بما فيهم الأزمة المالية العالمية

لعام 2008 وجائحة كوفيد-19. القيم والحركات التي يركز عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) ستكون عناصر لا غنى عنها في تأسيس ميثاق اقتصادي – اجتماعي جديد.

## التركيز والأسئلة

وسيقوم البرنامج بتشخيص واستكشاف المؤسسات والسياسات والممارسات التي تتسم بها الطرق البديلة لتنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية – فضلا عن الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحركات والشبكات الاجتماعية القائمة على الحقوق، التي تدعو إلى إحداث تغيير تحولي.

وسيركز العمل في برنامج الاقتصادات البديلة من أجل التحول على فهم عمليات تغيير السياسات وتحليلها والمشاركة فيها حول أنواع الأسئلة التالية:

- ما الذي من شأنه أن يكون "اقتصاداً بديلاً"؟ كيف تواجه الاقتصادات البديلة حوافز العمل المعتاد أو الوضع الراهن الذين يعززوا أنماط النمو غير المستدام، عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي، والتردي البيئي؟
- ما هي السياسات وترتيبات الحكم والأخلاقيات وأشكال العمل الجماعي التي ترعى الاقتصادات البديلة، وهي الديناميكيات الفاعلة؟
- كيف تعمل الاقتصادات البديلة على تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة من الناحية الاقتصادية والسياسية؟
- كيف من الممكن قياس وتقييم أداء الأعمال والشركات المرتبطة بقيم الاندماج والاستدامة والتمكين؟
- كيف من الممكن تكثيف وتعميم الاقتصادات البديلة القابلة للاستمرار؟





## برنامج العدل البيئي والمناخي

والبيئي من القضايا السياسية والحقوقية كذلك، والتي يجب تقييمها ومعالجتها من حيث العدالة التوزيعية والاجرائية. يركز برنامج العدل البيئي والمناخي على فهم وتحليل والمشاركة في عمليات سياسة التغيير التي يمكن أن تعالج الممارسات غير المستدامة وتغير المناخ وأوجه عدم المساواة. ينطوي هذا العمل على تسليط الاهتمام على التفاعل بين القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على مستويات مختلفة من الحكم لدعم التنمية المستدامة منخفضة الكربون. يهدف عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في هذا المجال إلى نشر وترويج السياسات التي تفرغ الاقتصاد من الكربون وتحمي الأشخاص من التأثيرات التي لا يمكن تفاديها للتغير المناخي، وفي ذات الوقت معالجة قضية عدم المساواة الموجودة وقضايا العدالة.

### القضاء على أوجه الظلم

إضافةً إلى الدمار الكبير لأنظمتنا البيئية والتنوع البيولوجي، تعتبر أزمة المناخ واحدة من أوجه الظلم الاجتماعي والبيئي: فالأشخاص الذين يتحملون أقل مسؤولية في التسبب بهذا التغيير يواجهون أكبر التأثيرات السلبية ولديهم القليل من الموارد للتعامل معها. يجب على البلدان التي تطورت على حساب استخدام المصادر غير المستدامة، بما فيها من خلال الاستعمار واستغلال الثروات من بلدان الجنوب، أن تستخدم إمكانياتها ومصادرها للتحرك الآن. سيحل برنامج العدل البيئي والمناخي كيف يتم إنتاج أوجه الظلم في هذه المجالات وكيف تظهر على جميع مستويات الحكم، ودراسة ارتباطهم بعدم المساواة والتمييز (ويشمل التمييز المبني على النوع الاجتماعي والعرق). وسيحدد نقاط الدخول للتغيير التحويلي في السياسة والممارسة التي تنطرق إلى الأسباب الجذرية لأوجه الظلم في مجال المناخ والبيئة.

يؤكد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية دائماً على ضرورة إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من أجل تحليل العمليات التنموية وتعزيز النتائج التحويلية. يدرس بحثنا المجموعة الواسعة من العوامل التي تشكل التفاعلات بين الأشخاص والطبيعة، والتي تؤدي إلى الضغوط البيئية، بما فيها دور المعايير الاجتماعية والمؤسسات والجهات الفاعلة، عدم توازن القوى والتكنولوجيا. كما يبحث في النتائج الاجتماعية لعمليات التغيير الاقتصادي والبيئي، والطرق التي يلجأ إليها الأشخاص والمجتمعات للتنظيم والتحرك بشكل جماعي بهدف تعزيز رفاهيتهم وفي ذات الوقت إدارة وحماية مواردهم الطبيعية.

إن التدمير البيئي يهدد رفاه البشر وازدهاره، الذي هو في الأصل معرض لهجوم في العديد من البلدان منذ 10 سنوات من التقشف على إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والذي تضاعف خلال العام الماضي بسبب جائحة كوفيد-19. لكن التغيير المناخي

## جعل سياسة المناخ أقل تفاوتاً

تتجمع أوجه عدم العدل في مجال المناخ والبيئة بسبب القدرة المحدودة للدول الفقيرة بالتأثير على صناعة سياسة المناخ، مما يؤدي إلى ضرر أكبر حيث أن ردود السياسة للتغير المناخي تفاقم أوجه عدم التكافؤ القائمة. اليوم، يعمل الاقتصاد السياسي العالمي على تفضيل النمو غير المستدام، ويفضل الربح على العدالة والمساواة، وعلى ما يستطيع كوكبنا الحفاظ على استدامته – الأمر الذي يستحث العديد من الأزمات الاجتماعية والبيئية المترابطة. سيعمل البحث في داخل البرنامج بتحديد الصراعات المستهدفة والتناقضات في أهداف وسياسات التنمية، ويوفر أدلة بإمكانها المساعدة في معالجتها. لن يعمل هذا البرنامج فقط على توليد المعرفة الأصلية؛ بل سيحدد أيضاً المنظورات التقدمية والرائدة الغير مُمثلة حالياً بالقدر الكافي في النقاش الدائر حول المناخ، وتقديم هذه المعرفة في الحوار الدولي حول المناخ والتنمية.

## العمل على النحو التقليدي المعتاد يفشل

لا تتماشى السياسات المعتادة مع حجم مهمة تجنّب التأثيرات الكاملة لأزمة المناخ – فهي ليست في المسار الصحيح لتحقيق خفض الكربون السريع واللازم، كما أنها لم تنجح في مواجهة المظالم البيئية والمناخية التي تؤثر بشكل غير متكافئ على الفقراء والشعوب الأصلية والأقليات. سوف تكون هناك ضرورة للنهج التحويلية لصنع السياسات – وهي نهج تتناول هياكل السلطة وأنظمة القمع والاستغلال. سيوفر برنامج العدل البيئي والمناخي منبراً لعرض وجهات النظر وسماع الأصوات المهمشة والمهملة التي تشكل تحدياً للحلول السياسية السائدة والحلول الخاصة بمواصلة تطبيق الأعمال كالمعتاد.

## خلق اقتصاد خالي من الكربون وحماية الناس

يتعامل البرنامج مع تغير المناخ والبيئة كقضايا حقوقية تحتاج إلى التصدي لها من حيث نتائجها المتعلقة بالعدالة التوزيعية والإجرائية. وهو يستخدم عدسات متقاطعة، مع التركيز على أولئك المستبعدين في كثير من الأحيان من عمليات صنع القرار السياسي – بسبب الفقر، أو الجنس، أو العمر، أو العمالة غير المستقرة، أو الحقوق المحدودة في مكان العمل، أو الإعاقة، أو

العرق، أو وضع السكان الأصليين. يولي البرنامج اهتماماً خاصاً للسياسات التي تهدف في نفس الوقت إلى إزالة الكربون من الاقتصاد، وحماية الناس من آثار تغير المناخ، والتصدي لعدم المساواة والظلم.

## التركيز والأسئلة

سيوضح البرنامج كيف أن العدالة الاجتماعية، والمناخية والبيئية مترابطة وكيف يمكنهم الإسهام معاً في التنمية القائمة المستندة إلى الحقوق، والمساواة وميثاق اجتماعي – بيئي جديد. سوف يساهم في فهم أعمق للمظالم المناخية والبيئية، وكيف يمكن التغلب عليها من خلال مناهج متعددة التخصصات ومتكاملة.

سيركز البحث في برنامج العدل البيئي والمناخي على فهم وتحليل والمشاركة في عمليات تغيير السياسات حول الأنواع التالية من الأسئلة:

- كيف ترتبط العدالة الاجتماعية، والمناخية والبيئية ببعضها البعض، وكيف تساهم في التنمية القائمة على الحقوق والمساواة وإنشاء ميثاق اجتماعي بيئي جديد؟
- كيف يتم إنتاج المظالم البيئية والمناخية وظهورها على جميع مستويات الحكم، وكيف تتفاعل مع عدم المساواة والتمييز (بما في ذلك تلك القائمة على الجنس والعرق)؟
- ما هي الصراعات والتناقضات والمفضلات بين مختلف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكيف يمكن معالجتها؟
- ما هي مداخل التغيير التحويلي في السياسات والممارسات التي تعالج الأسباب الجذرية للظلم المناخي والبيئي؟





## ترجمة البحوث إلى سياسات وممارسات – برنامج بون

أنشأ معهد بحوث التنمية الاجتماعية برنامج بون الذي يتعلق بتكامل المعرفة وتنمية القدرات لأهداف التنمية المستدامة عملاً على إنشاء علاقات تعاون جديدة بين الوكالات وتعزيز التآزر بين البحث والتعلم. يهدف البرنامج إلى زيادة استيعاب التحليل المستند على الأدلة وإنتاج المعرفة حول الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، والمساهمة في التدريب ذي الصلة عالي الجودة وتنمية القدرات.

### وعود وأهداف البرنامج

عبر تعزيز التعاون والتآزر بين الوكالات، يعمل البرنامج على تحسين الكفاءة والتماسك الذي ننفذ التزاماتنا من خلاله. وهو يسعى لتحفيز وجهات النظر المتكاملة، واساليب العمل الجديدة، والاستراتيجيات المبتكرة التي تتوقع الفجوات المعرفية والاحتياجات القادمة من المهارات. ينطلق البرنامج من مقر المعهد في مدينة بون الألمانية، والذي يستفيد من مكانة بون كمركز للتعاون الدولي والتنمية المستدامة والابتكار ويعززها.

يتألف برنامج بون من أربعة أهداف رئيسية.

- تعزيز نظام بون البيئي للتنمية المستدامة من خلال اعتماد نهج متكامل لتطوير المعرفة والمهارات – حيث يغذي البحث التدريب وبناء القدرات ويستند النهج إلى العلم باحتياجاتهم.

تجسد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الالتزامات الطموحة للتغيير التحولي من قبل الحكومات الوطنية وشركائها في التنمية في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. يتطلب إجراء مثل هذا التغيير حدوث تحولات عميقة في التفكير التنموي، وزيادة تماسك السياسات والشراكات الفاعلة للغاية. يعد البحث متعدد التخصصات مكوناً حيوياً في وصفة التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة، ولكن لا يزال هناك تحدٍّ مهم: وهو ترجمة هذا البحث إلى سياسات وممارسات متكاملة. يعمل برنامج بون (Bonn Programme) التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) على بناء المعرفة والقدرات اللازمة لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والبيئية للتنمية المستدامة.

## ميثاق اجتماعي بيئي – ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

لقد انهار الميثاق الاجتماعي للقرن العشرين – والذي يعتبر صفقة ضمنية بين الضرورات الاقتصادية للنمو والإنتاجية، والضرورات الاجتماعية لإعادة التوزيع والحماية الاجتماعية – ولا يمكنه الحفاظ على الرؤية التحويلية لخطة عام 2030. يتجلى انهيار العقد الاجتماعي في أزمنة عالمية متعددة وانقسامات عميقة في مجتمعاتنا. فيما يتعلق بالقرن الحادي والعشرين، يؤمن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن الميثاق الحالي في حاجة إلى إصلاح جذري وشامل. أولاً، يجب أن يضمن حقوق الإنسان للجميع – والأهم من ذلك، أن ذلك يعني جلب أولئك الذين لا يستفيدون بشكل كامل من المواثيق الاجتماعية السابقة، مثل النساء والعاملين في القطاع غير الرسمي والمهاجرين. ثانياً، يجب أن يضمن حرية أكبر للجميع في عالم سريع التغير، بما في ذلك الأمن والحماية مع ظهور تحديات جديدة. ثالثاً، يجب أن يحفز تحول الاقتصادات والمجتمعات لوقف تغير المناخ وتدمير البيئة.

سيعكس الميثاق الاجتماعي البيئي في القرن الحادي والعشرين من حيث العملية والنتيجة، إعادة تشكيل للعلاقات التي أصبحت غير متوازنة بشكل حاد – كتلك التي بين الدولة والمواطن، بين رأس المال والعمل، بين شمال وجنوب العالم، وبين البشر والبيئة الطبيعية. وسوف يقوم على إعادة التوازن بين أدوار الجنسين المهيمنة، وإعادة صياغة الخطابات المهيمنة، واجتثاث العلاقات التمييزية القائمة على النظام الأبوي والمعايير الثقافية. وسوف يساعد في تحديد الحقوق والالتزامات، وتعزيز المزيد من المساواة والتضامن، وتوفير الشرعية والمصادقية والثقة والمشاركة للإصلاحات التي تدعم التغيير التحويلي. كما سيعمل على الحد من أوجه عدم المساواة في جميع أبعادها، ويساعدنا على التعافي من كوفيد-19 بطريقة عادلة وتحويلية، ويقوم بتحسين قدرتنا على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات القادمة.

إن بناء عقد إيكولوجي – اجتماعي جديد هو وسيلة لإعطاء مضمون لرؤية جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. سيتم فهمها بشكل أفضل وستكون أكثر قوة إذا كانت قائمة على المشاركة الواسعة والحوار وبناء توافق الآراء، مع احتوائها على آليات مساءلة واضحة. وسوف يحتاج إلى أن يعكس واقع حياة الناس. وسوف يتم بناؤه – وبالفعل يتم بناؤه في الواقع – بشكل تدريجي، خطوة بخطوة عبر القطاعات والقضايا، وعلى مستويات مختلفة، من المحلي إلى الوطني والإقليمي والعالمي.

يجب تعزيز الميثاق الاجتماعي البيئي للقرن الحادي والعشرين من خلال مجموعة من التغييرات في السياسات والمؤسسات بحيث تصبح ديمقراطية وشاملة وتعزز العدالة بين الجنسين والعدالة البيئية، إلى جانب الاقتصادات البديلة والسياسات الاجتماعية التحويلية.

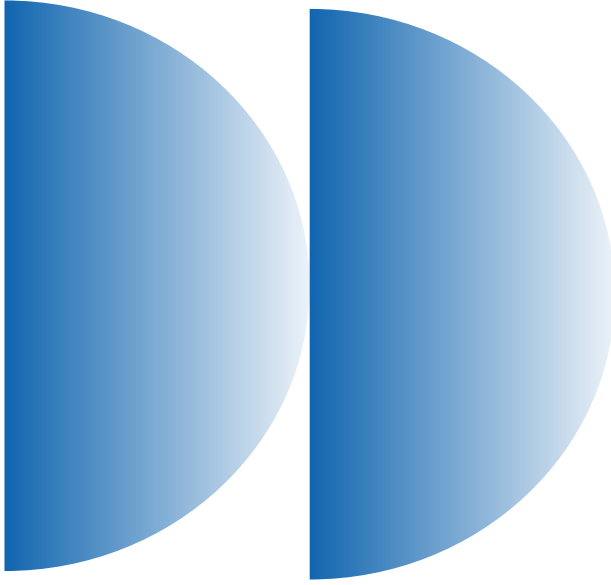
- بناء استراتيجية مشتركة للقدرات البحثية – من خلال تحديد الفجوات المعرفية وتنفيذ البحوث وفقاً لذلك.
- تحسين التنفيذ القائم على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة والاستفادة من البحوث من قبل الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين – من خلال التعاون مع الشركاء في بون وحول العالم.
- بناء شبكة تستند على عقد اجتماعي بيئي جديد يربط صانعي السياسات، والباحثين، والناشطين في جميع أنحاء العالم.

## تتطلب أزمات المناخ وعدم المساواة ميثاق اجتماعي بيئي جديد

سوف يقوم برنامج بون بخلق شراكات والعمل مع الآخرين على الروابط بين تغير المناخ وعدم المساواة، وبين الأزمات المالية والفقر والاستدامة البيئية، والحاجة إلى ميثاق اجتماعي بيئي جديد. وسوف يبني شبكة جديدة تجمع صانعي السياسات، والباحثين والحركات التقدمية لبناء الأدلة والدعم لميثاق بيئي واجتماعي أكثر إنصافاً وشمولية يناسب القرن الحادي والعشرين وما بعده. الأهم من ذلك، سيعطي البرنامج الأولوية للأصوات من بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ومن المجموعات المهمشة. وسوف تدمج المعارف التقليدية، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية والأقليات، من خلال استخدام النهج القائمة على الحقوق والشمولية للجنسين. وستعمل هذه الأنشطة على تعزيز الهدف العام لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المتمثل في تعزيز التنفيذ القائم على الأدلة لأجندة عام 2030.

## التركيز والأنشطة

- يهدف برنامج بون إلى زيادة استيعاب التحليل القائم على الأدلة وإنتاج المعرفة حول الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، والإسهام في التدريب عالي الجودة، وتنمية القدرات، من خلال:
  - تحديد فجوات القدرات المعرفية فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وربطها ببحوث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.
  - دعم النهج المتكاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالأدلة والمنتجات المعرفية متعددة التخصصات.
  - الشراكة مع الشبكات الأخرى وشركاء تنمية القدرات لتوفير منصة للأصوات واستيعاب البحوث من قبل بلدان الجنوب ونظام بون البيئي للجهات الفاعلة في التنمية.
  - بناء شبكة تستند إلى ميثاق اجتماعي بيئي جديد يربط صانعي السياسات والباحثين والناشطين في جميع أنحاء العالم.



# مسارات التحول: البحث القائم على الأدلة لتلبية احتياجات السياسات

الصلة بالسياسات والتحليل القائم على الأدلة في تحديد العوائق التي تحول دون التنمية المستدامة، وتقتراح أفكارًا حول كيفية تحقيق ما هو متفق عليه على الورق في أرض الواقع. وبهذه الطريقة، يساعد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في دفع الجهود الجماعية للمجتمع الإنمائي إلى الأمام لتصميم وتنفيذ حلول تحويلية لتحديات متزايدة التعقيد والتشابك.

يستخدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خمس آليات متميزة ومترابطة للمساهمة في عمليات التغيير الاجتماعي التحويلي.

## البحث الذي يساعد على فهم سياسات التغيير

من خلال البحث، نولد المعرفة حول التحول الذي يساعد مجتمع التنمية العالمي على إحداث تغيير اجتماعي تحويلي. مشاكل التنمية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من النظم المعقدة. وتتطلب معالجتها أن نفهم سياسات التغيير. يفتح بحثنا المجال لفهم ديناميكيات السلطة الخاصة بالسياق، وكيفية تأسيس القرارات على المعرفة واتخاذها، وكيفية تشكيل التحالفات، وقدرة المؤسسات وحوافزها.

يشجع النهج المتكامل لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية التفكير خارج الصوامع التخصصية ويعمل عند التقاطعات حيث غالبًا ما يتم تخبيل الحلول الأكثر ابتكارًا لتحديات التنمية العالمية المعقدة. نحن أيضًا "نفحص الأفق": معرفتنا الخبيرة بتحديات ومناقشات التنمية تعني أنه يمكننا تحديد الموضوعات الناشئة أو المهملة وتحديد أولويات البحث في هذه المجالات، وتحويل أجندات السياسات نحو نتائج أكثر تقدمًا.

كيف يمكننا أن نكفل تصميم وتنفيذ نهج وسياسات وممارسات ابتكارية وتحويلية بطريقة مجدية؟ هذا هو التحدي الرئيسي الذي نواجه ونحن نتابع أجندة 2030. في حين أن سرد "التحول" أصبح الآن جزءًا من خطاب أهداف التنمية المستدامة، إلا أن عمليات التغيير غالبًا ما تكون غير محددة وواضحة. وقد لا يُطبق التغيير المقصود في السياسة العامة عملياً، أو قد يُترجم إلى مجرد إصلاح تجميلي. قد تتعارض مبادرات السياسة في أحد المجالات مع تلك الموجودة في مجال آخر. قد يتم احتواء الأفكار التقدمية والإصلاحات المؤسسية من قبل المصالح الخاصة أو ربطها سطحيًا بنهج العمل بالطريقة المعتادة. من المرجح أن تواجه التغييرات في الأعراف الاجتماعية مقاومة قوية. قد يتم عكس أو عدم استدامة الابتكارات الاجتماعية أو الحكومية الواعدة. تساعد أبحاث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ذات





## تطور البحث على مدى ستة عقود

أجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بحثاً وتحليلاً للأبعاد الاجتماعية للتنمية الشاملة والمستدامة لما يقرب من ستة عقود، مما أدى لبناء أصول فريدة وقوية:

- مجموعة كبيرة من الأدلة والتحليلات الأصلية حول العلاقة بين الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والسياسية للتنمية.
- مكانة فريدة داخل الأمم المتحدة مدعومة بشبكات البحث والشبكات الأكاديمية في الشمال والجنوب؛ واجهة حول قضايا التنمية الاجتماعية.
- سجل حافل في زيادة الوضوح داخل الأمم المتحدة للقضايا المهمة من خلال التعاون متعدد التخصصات.
- الشبكات العالمية لصانعي السياسات، والأكاديميين، والمناصرين والممارسين؛ المنظم المحترم والفعال والشامل.
- سمعة لتعزيز قدرة الباحثين في بلدان الجنوب من خلال نهج الخلق المشترك والتعلم المتبادل.
- اتصالات مبتكرة، تضمن وصول عملنا وإعلامه من قبل أولئك الذين يقودون التغيير الاجتماعي.
- مصداقية البحث جنباً إلى جنب مع الشبكات الواسعة، مما ينتج عنه تأثيرات تحويلية كبيرة وطويلة الأجل.

### معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD): قائد الفكر وواضع الأجندة عبر العقود

السبعينات	مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية الرائدة
السبعينات	استكشاف الديناميكيات الاجتماعية والسياسية للتحديث
الثمانينات	تعزيز نهج شامل ومتعدد التخصصات للتنمية الاجتماعية
التسعينات	توقع الآثار الاجتماعية للعولمة
الألفيات	تحمل المسؤولية العالمية عن التنمية الاجتماعية
بعد العام 2010	من الأزمة وعدم اليقين إلى الوعد بتغيير جذري
بعد العام 2020	التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو عقد اقتصادي - اجتماعي جديد

## التعاون مع الشبكات العالمية للمشاركة في تصميم البحوث والإنتاج المشترك للأدلة

تساهم عملية البحث نفسها في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في التحول. نحن نتعاون مع الباحثين والمؤسسات من بلدان الجنوب في اختيار مجالات البحث والمنهجيات والأسئلة ذات الصلة بالسياسات. نحن نبني شبكات متعددة التخصصات تشارك في إنتاج المعرفة، وتبادل الدروس، والمشاركة مع الشركاء لتصميم وتنفيذ وتقديم البحوث. نحن، إذ نعمل بهذه الطريقة، فأنا نسعى إلى "إنهاء استعمار" البحوث وضمان قيادتها بمعرفة شركائنا ووجهات نظرهم. نلتزم بمزيد من التطوير والتعزيز لهذا النهج خلال السنوات القادمة.

### المشاركة متعددة التخصصات طوال عملية البحث

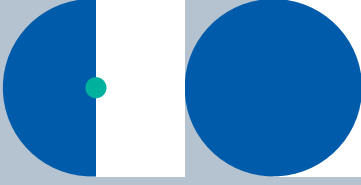
المشاركة متعددة التخصصات مع الجهات الفاعلة في مجال السياسات والممارسين والدعاة التي تميز نهجنا تساعدنا على بناء التأثير مع أصحاب المصلحة، والمؤسسات والعمليات. أن من شأن ذلك أن يضمن أن تكون البحوث وثيقة الصلة، والأدلة راسخة، وأن تكون النتائج مصممة بحيث تستجيب لها الأوساط الإنمائية لإحداث التغيير.

### يتيح الموقع الفريد للأمم المتحدة المشاركة السياسية في الأمم المتحدة والعمليات الوطنية

كمعهد أبحاث مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة، يقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فرصاً مثالية للمشاركة السياسية في الأمم المتحدة وفي مناقشات السياسة الوطنية. نحن نصمم أبحاثنا ونقوم بها لتمكين التفاعلات المستمرة مع المستخدمين المحتملين بشكل صريح، بينما يظل عملنا مستقلاً تماماً ومسترشداً بمعايير الصرامة الأكاديمية.

### البحوث المستخدمة القائمة على الأدلة الذي تستخدمه الأوساط الإنمائية العالمية

يقدم بحثنا الدليل الذي يمكن أن يتم تناوله واستخدامه من قبل الفاعلين في التنمية لإبلاغ السياسات والممارسات، ولتقييم فوائد وأوجه القصور في الأساليب المتنوعة - ولتحديد الأولويات، واتخاذ خيارات السياسة، ودعم تنفيذها العملي.



# إيصال البحوث من أجل التغيير الاجتماعي

يعتبر الموقع الإلكتروني لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية القناة الرئيسية للاتصال لدينا، التي تعمل على نحو هام كمستودع مفتوح لعقود من بحوث المعهد. وبينما نبدأ استراتيجية 2021 - 2025 لمعهد بحوث التنمية الاجتماعية UNRISD، سنقوم بتصميم ونشر موقعًا إلكترونيًا جديدًا وحيويًا، مع أقصى قدر من إمكانية الوصول والمشاركة في عالمنا الرقمي المتزايد.

## الاستفادة من التقنيات الرقمية

يستخدم معهد بحوث التنمية الاجتماعية وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع جماهيرنا والترويج لمنتجاتنا - نحن نشيطون على فيسبوك وتويتر ولينكدن، كما نستخدم بوتبوت وأي تيونز لمنتجات الوسائط المتعددة الخاصة بنا. تتضمن القنوات أيضًا نشرة إلكترونية نصف شهرية، ورسائل إخبارية نصف سنوية تستهدف الجماهير التي لديها احتياجات معلومات محددة، وتنبيهات بريد إلكتروني خاصة بالمنتج يتم إرسالها إلى 20,000 مشترك.

## الوصول الفريد إلى عمليات التنمية للأمم المتحدة

يتيح لنا الموقع الفريد لمعهد بحوث التنمية الاجتماعية كمعهد أبحاث في الأمم المتحدة الوصول إلى العمليات والقنوات الهامة للتأثير. ويشمل ذلك الاجتماعات مع كبار القادة في الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في الندوات والمؤتمرات ومجموعات خبراء الأمم المتحدة. لقد مكّنتنا التواصل في المجال الافتراضي نتيجة لكووفيد-19 من زيادة قدرة الوصول لمعهد بحوث التنمية الاجتماعية. ونحن ننقل نتائج أبحاثنا عبر وسطاء المعرفة ومضاعفي المعلومات أيضًا، بينما تصل شبكاتنا العالمية الواسعة إلى مجتمعات السياسات والبحوث والدعوة والممارسة - وهي قناة مباشرة للمشاركة على المستويين الوطني والمحلي.

## الرصد يضمن التحسين المستمر

نحن ننتج أنشطة الاتصالات الخاصة بنا ونرصدها، ونقوم بتكييفها بناءً على الخبرة في دورة التعلم والتحسين المستمر. يتألف الإطار المنطقي للإدارة القائمة على النتائج من مجموعة من المؤشرات، تعتمد في الغالب على المخرجات والاستيعاب، والتي يتم رصدها بانتظام.

تعد الاتصالات جزءاً لا يتجزأ من جهود معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لضمان وصول أبحاثنا إلى الأشخاص المعنيين - مجتمع التنمية العالمي الذي يمكنه تشكيل السياسات والممارسات. تعتبر إستراتيجية الاتصالات الخاصة بنا، إلى جانب الأنشطة القائمة على الشبكة والعمل الاستشاري، أمراً أساسياً لتحقيق هذا الهدف.

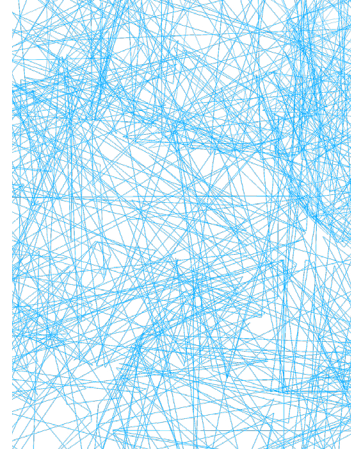
## جماهيرنا المستهدف - مجتمع التنمية العالمي

يشارك معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مع جماهير مستهدفة متنوعة تساهم في التغيير التدريجي التحولي في مجال التنمية الاجتماعية. وتشمل صانعي القرار السياسي على المستويات العالمية والوطنية والمحلية؛ دعاة المجتمع المدني ونشطاء؛ باحثون في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والخدمة العامة؛ والمنظمات المانحة.

## استراتيجية متعددة القنوات - منتجات مكتوبة، وسانط رقمية، فعاليات

تشتمل إستراتيجية الاتصالات الخاصة بنا على المنتجات والخدمات التي تقدم نتائج الأبحاث، وترجمها إلى رسائل سياسة واضحة وموجزة، وتقوم بإيصالها عبر مجموعة متنوعة من القنوات. تتضمن منتجاتنا المكتوبة تقارير بحثية بالإضافة إلى ملخصات للسياسات ومقالات فكرية تسلط الضوء على الروابط المواضيعية بين الشؤون الراهنة والبحوث. فالمحتوى المتعدد الوسائط والمحتوى الرقمي، بما في ذلك الوجود النشط على المنابر الاجتماعية، أمران حيويان في تمكيننا من الوصول إلى مجموعة من الجماهير،

وتوقع التغييرات في المشهد العام للاتصالات ومسارات تأثيرها والاستجابة لها. تبرز المدونات الصوتية والمرئية بقوة في حافظة المعهد. تعتبر الفعاليات هامة أيضًا في تقديم نتائج الأبحاث إلى جماهيرنا، وفي تعزيز التبادل، والحوار والنقاش. يقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مجموعة من الفعاليات التي تتراوح بين الندوات المتخصصة إلى الندوات عبر الإنترنت التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، وصولاً إلى المؤتمرات الدولية الكبيرة لأصحاب المصلحة المتعددين.



# النتائج المتوقعة

## 4 عقد وتحفيز تبادل المعرفة، والمشاركة متعددة التخصصات والنقاش البناء

سيواصل المعهد نهجه التعاوني في المشاركة، ويوفر مساحات للتعلّم المتبادل من خلال الحلقات الدراسية، وورش العمل، وحلقات النقاش، والمؤتمرات، وتعزيز وجهات النظر التي تعاني من نقص التمثيل وخيارات السياسات البديلة.

## 5 تأمين الاستقرار المؤسسي والمالي، والقدرة على التنبؤ والاستدامة من خلال تعبئة الموارد والحوكمة الفعالة

وسيواصل معهد بحوث التنمية الاجتماعية تعزيز جهوده لتوسيع قاعدة الجهات المانحة للمعهد، وضمان الاحتياطات الكافية، والحفاظ على الشراكات وتوسيع نطاقها.

### تتبع وتقييم الأثر

يحدد الإطار المنطقي للإدارة القائمة على النتائج مؤشرات رئيسية للرصد والإبلاغ عن الإنجازات المحققة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للأعوام 2021 – 2025. وفي حين أن هذا يشمل بعض الآثار القابلة للقياس الكمي لعمل المعهد، فإن لأبحاثنا تأثيرات نوعية هامة أيضا.

وهي تترجم إلى تغييرات في الخطاب الأكاديمي والسياسي؛ وتساهم في إعادة صياغة النقاشات؛ وتلقي الضوء على المخاوف التي لم يتم الاعتراف بها من قبل؛ وتقدّم الأدلة التي يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسات والممارسين لإحداث التغيير. تأثير نتائج البحث أو الأفكار يتم تفعيلها من خلال البيئة الأوسع، وتصبح هذه المعرفة مؤثرة من خلال تفاعلها مع القوى المؤسسية والفاعلين السياسيين. ويمكنها أن تساعد الفاعلين السياسيين على فهم أهدافهم ومصالحهم، وعلى تمكين الفئات المحرومة وإضفاء الشرعية على مطالبهم.

ولقياس الآثار النوعية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، يُطلب الحصول على ردود فعل منتظمة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن جودة المخرجات والأنشطة المحددة، واستخدامها لنتائج ومواد البحوث، والتأثير أو النفوذ الذي يعزى إلى العمل المنجز من قبل المعهد. توفر التقارير السنوية المقدمة إلى مجلس إدارة المعهد سردًا شاملاً للأنشطة والمشاركة والتأثير المتحقق خلال كل عام. تقدم التقارير المنتظمة إلى الجهات المانحة، والتقييمات، أيضًا مجموعة غنية من الأدلة لتقييم الإنجازات العامة للمعهد.

من خلال تنفيذ استراتيجية 2021 – 2025 لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، سيسهم المعهد في تحسين فهم السياسات والممارسات والنهج التحويلية في مجال التنمية الاجتماعية وزيادة التعددية فيها. وسوف يساهم المعهد بالأدلة والتحليلات، والأفكار، والاستراتيجيات التي يتم تقديمها بشكل مشترك مع شبكات البحث التابعة له وأصحاب المصلحة المعنيين – والذين يمكنهم تشكيل حوارات التنمية، وصياغة السياسات والممارسة. تهدف هذه الأدلة إلى الحد من أوجه عدم المساواة في مختلف الأبعاد وتعزيز نتائج إنمائية أكثر إنصافاً وشمولية واستدامة من خلال تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل.

## أهداف محددة

1 عرض الأدلة، والتحليلات، والمعرفة والأفكار التي تضع الأبعاد الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة سيقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بإنتاج وعقد أبحاث عالية الجودة وذات صلة وثيقة تعالج أوجه عدم المساواة ومبدأ جدول الأعمال للعام 2030 المتمثل في "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## 2 تطوير قدرة الباحثين في بلدان الجنوب على إجراء البحوث متعددة التخصصات حول الأبعاد الاجتماعية لقضايا التنمية المستدامة

سوف يساعد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في تطوير قدرة الباحثين في بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية على إجراء أبحاث متعددة التخصصات حول الأبعاد الاجتماعية لقضايا التنمية المستدامة من خلال المشاركة في تصميم طرق البحث والاستفسارات، ونهج التعلم المتبادل، وبرنامج التوجيه في إطار مشاريع أبحاث المعهد.

## 3 إعلام معايير التنمية المستدامة وسياساتها وممارساتها والتأثير عليها

سوف يتيح معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، البحوث الخالصة، والمنتجات المستمدة من البحوث، ومواد التدريب والتعلم – ويمكن الوصول إليها عن طريق إيصال البحوث بطرق تيسر استيعابها واستخدامها من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالتغيير في أوساط السياسات والدعوة والممارسين على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

## الأنشطة والمخرجات

من خلال استراتيجية 2021 – 2025 لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، سنواصل تعزيز الآليات والطرائق لتحقيق أهداف المعهد من خلال البحوث المشتركة.

توجد العديد من الفرص للانخراط مع مجتمع التنمية العالمي، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة الشاملة لعام 2030، والتي تصل إلى منتصفها في عام 2023، والاستجابة لجائحة كوفيد-19، والعمليات عبر الحكومية الدولية الجارية المتعلقة بتغير المناخ، والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

وسيوصل المعهد استكشاف الشراكات الممكنة عبر منظومة الأمم المتحدة. سنواصل العمل بشكل وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وتقديم المدخلات الفنية والخبراء لتقاريرهم، وإبلاغ عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه المختلفة. الموضوعات ذات الأولوية على جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية – التي تركز على إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية الشاملة – هي قنوات ذات صلة وثيقة بأبحاث المعهد. أن المجالات التي تحظى باهتمام اللجنة المعنية بوضع المرأة – كالربط بين تمكين المرأة والتنمية المستدامة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها – تمثل نقاط تدخل هامة للمعهد. يظل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة محور تركيز رئيسي لمشاركة معهد بحوث التنمية الاجتماعية، باعتباره المنصة الرئيسية للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. كعضو في اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يضمن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، أن يكون عمله مستمراً وأن يقوم بإعلام منتديات التنسيق رفيعة المستوى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة المبرمجة، التي يمكن توسيعها واستكمالها حسب الموارد، يتمتع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بالمرونة لتحديد التحديات والفرص الجديدة والاستجابة لها بسرعة وبأسلوب إبداعي. على سبيل المثال، قام استطلاع عبر الإنترنت أجراه المعهد في الفترة من أبريل إلى يونيو 2020، بجمع رؤى في الوقت الفعلي حول استجابات السياسة للتصدي لكوفيد-19، وأسفر عن تقرير معهد UNRISD حماية الفئات الضعيفة ودعمها خلال أزمة كوفيد-19.

لا يتلقى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) أي تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ويجب عليه تعبئة جميع الموارد المالية اللازمة لتغطية التكاليف المؤسسية وتكاليف الموظفين اللازمة لتنفيذ استراتيجية المعهد 2021 – 2025 الموضحة في هذه الوثيقة. ومن ثم، فإن الافتراض الأساسي فيما يتعلق بتحقيق النتائج هو أن معهد بحوث التنمية الاجتماعية سوف يصمم وينفذ بنجاح استراتيجية لجمع الأموال من شأنها أن تنوع مصادر تمويل المعهد، وتوليد إيرادات مستقرة ومتزايدة قابلة للتنبؤ.

## النهج، والطرق والبيانات

يتبع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية نهجاً متعدد التخصصات ومقارناً في أبحاثه، ويتعامل مع الأسئلة التي تشمل القطاعات والمجالات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يستخدم كل من الأساليب الكمية والنوعية، ويعتمد على التقنيات التحليلية من التخصصات عبر العلوم الاجتماعية، بما في ذلك الاقتصاد وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، والقانون، والعلوم السياسية والاقتصاد السياسي. يضمن هذا النهج أن تكون الأطر المنهجية والتحليلية المصممة بشكل تعاوني مناسبة تماماً لأسئلة وأهداف مشروع بحث معين. كما أنه مهيباً بشكل جيد للعمل الذي يعالج تحديات التنمية الاجتماعية والاستدامة المعقدة في واجهة العلوم والسياسات.

يجمع عملنا بين أعلى معايير الصرامة الأكاديمية والجودة المعترف بها في التقييمات المستقلة والمضمونة من خلال إجراءات الجودة مثل مراجعة الأقران، مع ملاءمة السياسة والابتكارات الناتجة عن التعاون مع شركاء البحث في بلدان الجنوب وفي أماكن أخرى. إن عملية تطوير المنهجيات المناسبة لكل مشروع بحثي هي أيضاً جزء من البناء المشترك للمعرفة، مما يساهم في مصادقية وشرعية المخرجات، وتنمية قدرات الباحثين في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وفرص التعلم المتبادل.

من خلال هذه التعددية المنهجية والمفاهيمية، يقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تحليلاً يساهم في فهم عمليات التغيير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والمؤسسي والسياسي، ويسد الثغرات في قاعدة الأدلة التي يحتاجها صانعي السياسات لتصميم وتنفيذ استراتيجيات أكثر فاعلية من أجل تنمية اجتماعية ومستدامة.

يستعين نهج الطرق المختلطة بمجموعة من البيانات، بما في ذلك:

- مجموعات البيانات الثانوية، لتحليل، على سبيل المثال، الاتجاهات طويلة الأجل، أو نتائج الرفاهية أو التنمية الاجتماعية، أو عدم المساواة بين الجنسين أو عدم المساواة الأخرى، أو تغطية البرامج الاجتماعية؛
- البيانات الأولية، التي تم جمعها من خلال المسوحات الصغيرة و/ أو الأساليب النوعية المختلفة، كجزء من الدراسات متعددة البلدان حول مواضيع معينة؛ و
- البيانات عن المؤسسات، أو عمليات السياسة، أو الاقتصاد السياسي للإصلاح التي تم جمعها من خلال المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومراجعات الأدبيات الثانوية ووثائق السياسة.

تتكون مشاريع البحث المقارن عبر البلدان التي ينفذها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عموماً من أوراق موضوعية أو مفاهيمية، ودراسات عامة عن البلدان، و/ أو دراسات حالة قطرية متعمقة. يتم اختيار البلدان للعمل التجريبي بناءً على تقييم ما يلي:

- وثيقة الصلة بموضوع مشروع البحث؛
- إمكاناتها في تلبية احتياجات كل من مجتمعات البحث وصنع السياسات من خلال سد فجوة المعرفة المحددة؛ و
- التنوع فيما يتعلق بالمنطقة ومستوى التنمية والنظام السياسي، حسب الصلة بأسئلة البحث.

من خلال التحليل المقارن للأدلة الناتجة عن دراسات الحالة المختارة استراتيجياً، تحدد أبحاث معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أنماط وعمليات التغيير الاجتماعي، ومقاربات السياسات المختلفة، والتي يمكن أن تشكل بعد ذلك أطر السياسات وتقوم بتوجيه تصميم سياسات التنمية على المستويين الوطني والعالمي.

## عملية التشاور

أجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مشاورات واسعة النطاق في عام 2020 لتشكيل هذه الاستراتيجية المؤسسية، على الرغم من القيود المفروضة على الاجتماعات المباشرة (وجهاً لوجه) بسبب الوباء. من خلال استطلاع عبر الإنترنت تم إجراؤه في الفترة من 8 يوليو/تموز إلى 31 أغسطس/آب 2020، تم تقديم دعم قوي للإطار المقترح للاستراتيجية حول تحدي عدم المساواة، وبرامج البحث وتركيزها، وكيفية قيامنا بأنشطتنا وإيصالها إلى الجهات المستفيدة. وعُقدت اجتماعات تشاورية أخرى حول تركيز ونهج البرامج الفردية في النصف الثاني من عام 2020.

## معلومات الصورة

جيرد ألتمان، ريكاردو جوميز أنجيل، جيف غرينوود، كيث فوكس، كوبي مينديز، فالكو نيجينمان، أليكس باغانيللي، سيباستيان ليون برادو، جوستافو كيبون، ماركوس سبيسكي، جون تايسون، جميع النطاقات الرقمية العامة عبر موقعي (Unsplash) و (Pixabay) للصور المجانية؛ شبكة العمل المناخي (CC BY-NC 2.0)، الأمم المتحدة للتغيير المناخي (CC BY 2.0)، صور الأمم المتحدة (CC BY-NC-ND 2.0) عبر Flickr.

